مجلــة اقتصــاد المــال والأعمــال (م إ م أ)

المجلد 8 العدد 2/ جوان 2024/ ص ص 152-174
DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة قياسية لعينة من المصارف الإسلامية العربية خلال الفترة (2010-2022)

The Impact of Corporate Governance on the Efficiency of Islamic Banks: An Econometric Study for a Sample of Arab Islamic Banks During the Period (2010 - 2022)

مريم بولصباع [1]، عبد السلام حططاش [2]

[1] *قسم العلوم الاقتصادية، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر. meriem.boulasbaa@univ-setif.dz*

[2] *قسم مالية ومحاسبة، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر. abdeslam.hetatache@univ-setif.dz*

الملخص: هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة عينة من المصارف الإسلامية العربية خلال الفترة (2010- 2022م)، وذلك بالاعتماد على طريقة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة متوسطة بين متغيرات الحوكمة والكفاءة في المصارف الإسلامية ممثلة في معدل العائد على الأصول، حيث أوضحت النتائج أن كل من متغيرات عدد اللجان في مجلس الإدارة وتركز الملكية وحجم هيئة الرقابة الشرعية كان لها تأثير إيجابي على كفاءة المصارف الإسلامية، بينما كان لمتغير كل من حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين فيه تأثير سلبي على كفاءة المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية؛ المصارف الإسلامية؛ الكفاءة؛ متغيرات الحوكمة؛ معدل العائد على الأصول.

Abstract: The study aimed to demonstrate the impact of the application of governance on the efficiency of a sample of Arab Islamic banks during the period (2010-2022), by relying on the method of analyzing sectional time series data (panel data). The study concluded that there is a moderate relationship between the variables of governance and efficiency in Islamic banks represented by the rate of return on assets, as the results showed that each of the variables of the number of committees in the Board of Directors, the concentration of ownership and the size of the Sharia Supervisory Board had a positive impact on the efficiency of Islamic banks, while the variable of the size of the board of directors and the number of independent members has a negative impact on the efficiency of Islamic banks.

Keywords: Banking Governance; Efficiency; Governance Variables; Islamic Banks; The Rate of Return on Assets

معلومات حول المقال

تاريخ المقال
الاستلام: 4 سبتمبر 2023
القبول: 4 ماي 2024
النشر: 30 جوان 2024

المؤلف المراسل
مريم بولصباع
meriem.boulasbaa@univ-setif.dz

حقوق النشر© 2024، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة. هذه مقالة ذات وصول مفتوح بموجب ترخيص *CC BY-NC-ND*.

الاقتباس المقترح
بولصباع، م. حططاش، ع. (2024). أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة قياسية لعينة من المصارف الإسلامية العربية خلال الفترة (2010- 2022)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 8، العدد 2، ص ص 152-174.
DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

1. مقدمة

تعتبر الحوكمة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات المصرفية، وقد تعاظم الاهتمام بآلياتها ومبادئها عقب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة للقصور في أساليب الشفافية في بعض المؤسسات المالية العالمية، وافتقار إدارتها إلى الممارسات السليمة في الرقابة والإشراف.

ومع نمو الصناعة المصرفية الإسلامية وانتشارها في السنوات الأخيرة وتطور أدواتها التمويلية، علت الكثير من الأصوات تطالب بوضع معايير للحوكمة تطبق في المؤسسات المصرفية الإسلامية، على غرار ما هو معمول به في المؤسسات المصرفية التقليدية، ولكن وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، وقد كان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في هذا الصدد السبق في إصدار العديد من المبادئ الشرعية الخاصة بالحوكمة والتي تصب جميعها في خانة العرض والإفصاح وحث المؤسسات المالية والمصرفية على الشفافية والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل.

وتهدف الحوكمة في المصارف الإسلامية إلى تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيد الاستراتيجيات وتنظيم العلاقات بين كل من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تقليل التعارض في المصالح بين مختلف هذه الأطراف، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على التخصيص الأمثل والاستخدام الرشيد لكافة موارد المصرف الاسلامي المالية والمادية والبشرية المتاحة، وذلك في ظل القواعد والمبادئ التي تقوم عليها الصناعة المصرفية الإسلامية.

1.1. إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق من تقديم، يمكن طرح إشكالية الورقة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة (2010- 2022)؟**

وينبثق عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر مؤشر مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022)؟
- ما هو أثر مؤشر استقلالية مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022)؟
- ما هو أثر مؤشر لجان مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022)؟
- ما هو أثر مؤشر تركز الملكية على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022)؟
- ما هو أثر مؤشر هيئة الرقابة الشرعية على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022)؟

2.1. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- **يؤثر تطبيق الحوكمة بشكل إيجابي على كفاءة المصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة (2010- 2022).**

وتندرج تحت الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية:

- يؤثر مؤشر مجلس الإدارة بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022).
- يؤثر مؤشر استقلالية مجلس الإدارة بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022).
- يؤثر مؤشر لجان مجلس الإدارة بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022).
- يؤثر مؤشر تركز الملكية بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022).
- يؤثر مؤشر هيئة الرقابة الشرعية بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010- 2022).

DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

3.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من المكانة التي يكتسيها موضوع الحوكمة في تنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة في المصرف الإسلامي وتقليل التعارض بينها، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لموارد المصرف المتاحة ومن ثم رفع مستوى كفاءته وبالتالي ضمان نموه واستمراريته.

4.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

- التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية الخاصة بكل من الحوكمة والكفاءة في المصارف الإسلامية.
- بيان خصوصية الحوكمة في المصارف الإسلامية.
- إبراز أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة.

5.1. منهج الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم استخدام أدوات الاقتصاد القياسي لتقدير أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية باستعمال طريقة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **(panel data)**.

6.1. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الكفاءة والحوكمة المصرفية، غير أن عددا قليلا جدا منها اهتم بدراسة الحوكمة وعلاقتها بكفاءة المصارف الإسلامية، ونذكر من أهم هذه الدراسات مايلي:

- **دراسة شوقي عاشور بورقبة بعنوان: أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج (2015):** تناولت الدراسة تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية في منطقة الخليج العربي وذلك خلال الفترة من **2005** إلى **2012م**، وقد توصلت إلى: وجود علاقة قوية جدا بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية عينة الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكل من تركيبة وحجم وعدد لجان مجلس الإدارة، بالإضافة إلى عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، بينما اتضح وجود علاقة سلبية بين العائد على الأصول ومتغير تركز الملكية.

- **دراسة عبد الهادي عبد الرحيم طاشكندي بعنوان: أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005- 2016م (2019):** هدفت الدراسة إلى بيان أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية، وقد ركزت على عينة مكونة من **25** مصرفا ضمن **5** دول من مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة **2005- 2016م**، وذلك بالاعتماد على تحليل نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي باستخدام طريقة العزوم المعممة، وتم استخدام المعدلين العائد على الأصول وحقوق الملكية كمقياسين للتعبير عن الربحية. وتوصلت هذه الدراسة إلى: وجود علاقة قوية بين متغيرات الحوكمة والربحية في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث أثر عدد أعضاء

هيئة الرقابة الشرعية بشكل إيجابي على ربحية المصارف الإسلامية، بينما أثر كل من حجم مجلس الإدارة وعدد أعضائه المستقلين سلبا على ربحية المصارف الإسلامية، كما توصلت الدراسة إلى أن كل من حجم المصرف والسيولة النقدية وكفاية رأس المال ومعدل الفائدة تؤثر إيجابا على ربحية المصارف الإسلامية.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1.2. الحوكمة المصرفية:

مع تزايد التشابك والتعقيد في نشاط القطاع المصرفي، أضحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من طرف السلطات الرقابية أمرا غير كافي، لذلك أصبحت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب أيضا المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة المصرف وهذا من خلال ما يعرف بالحوكمة.

1.1.2. تعريف الحوكمة المصرفية:

هناك عدة تعاريف خصت بها الحوكمة في القطاع المصرفي نذكر من أهمها مايلي:

- عرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف بأنها: الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين (ماجن، 2020، صفحة 3).
- وعرفت أيضا بأنها: مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين الدين يعتبرون جزءا أساسيا من منظومة حوكمة المصارف، ولكن أيضا أمام المودعين الذين يمثلون الدائنين الرئيسين للمصارف ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي ينشط بها القطاع المصرفي (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 32).
- وعرفت الحوكمة في المصارف على أنها: مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين والفاعلين الداخليين، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على إحكام الرقابة على أداء المصارف (مصعور، 2015، صفحة 381).

وكمحصلة لما سبق ذكره يمكن القول بأن **الحوكمة المصرفية** هي: ذلك الأسلوب الذي يتم بموجبه توجيه وإدارة أعمال المصرف، من خلال تحديد المسؤوليات وتنظيم العلاقات بين الفئات المختلفة والمتمثلة في مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين والمساهمين وأصحاب المصالح، بما يضمن سلامة أداء المصرف وحماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة بنشاطه. وعلى الرغم من أن الحوكمة المصرفية لا تكتسب الصبغة الإلزامية إلا أن مزاياها تجعل من تطبيقها في القطاع المصرفي ضرورة حتمية لا خيارا، وهذا راجع إلى المخاطر الكبيرة التي تواجهه، وإلى ارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

2.1.2. محددات تنفيذ الحوكمة المصرفية:

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة في المصارف على توافر مجموعتين من المحددات تتمثل في:

- **المحددات الداخلية**: وتتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات في المصرف بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والذي يؤدي توافرها من جهة

DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

وتطبيقها من جهة أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف (فرحان طالب و شيحان المشهداني، 2011، صفحة 46).

- **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على المصارف، فضلا عن أصحاب المصالح والشركات الخاصة والمهنيين من المحاسبين والقانونيين والمراجعين وغيرهم من الجهات الخارجية (جوهر، 2014، صفحة 231).

3.1.2. العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة المصارف:

من أهم العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة في القطاع المصارف ما يأتي (بلعزوز و حبار، أيام 20/ 21 أكتوبر 2009، صفحة 11):

- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ والتي تكون معلومة لكل العاملين في المصرف؛
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء كانت داخلية أو خارجية؛
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا؛
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية؛
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه والبيئة المحيطة به؛
- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة والإدارة العليا.

2.2. الحوكمة في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية على مجموعة من المبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وتبعا لذلك فإن نظام الحوكمة فيها يختلف عنه في المصارف التقليدية، وما يؤسس للحوكمة في المصارف الإسلامية هو قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ **إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه**﴾، وهو ما يدل على مسؤولية الفرد أمام الله عزوجل في جميع أعماله المنجزة.

1.2.2. الحوكمة من المنظور الاسلامي:

يقول الدكتور محسن الخضيري: " إن العمل في الإسلام له مقوماته العقدية القائمة على العقيدة الإسلامية التي تضع لها قيودا ومحددات، وترسم له طريقا يحكم سلوك القائد الإداري، والمنظمة الإدارية، والأفراد العاملين فيها، سواء على مستوى علاقاتهم ببعضهم البعض، أو علاقاتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها عن الأجزاء الأخرى.

ويلاحظ من خلال هذا التعريف الذي خص العمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعا ما إلى الحوكمة، إذ يركز على نقطتين رئيسيتين هما (الخضيري، 1990، صفحة 145):

- **العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالمنشأة:** وهو أساس قيام نظرية الحوكمة، أي ضبط العلاقة بين كل الأطراف بطريقة تعالج مشكلة تضارب المصالح؛

- **دور مبادئ الشريعة الإسلامية في تفعيل هذا العلاج**: والمتمثلة أساسا في أربعة مبادئ هي العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية.

تهدف الحوكمة وفقا لمبادئها ومفاهيمها إلى تحقيق وحماية مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وهي نفس الأهداف التي وضعت من أجلها الشريعة الإسلامية، وفي هذا الصدد يقول العز بن عبد السلام العالم الدمشقي، " **والشريعة كلها مصالح: إما تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح** "، ويقول الشاطبي العالم الأندلسي الشهير الذي وضع نظرية متكاملة لمقاصد الشريعة الإسلامية: " **إن وضع الشرائع إنما هو لصالح العباد في العاجل والآجل معا** ".

كما يمكن التأكيد على أن الله عز وجل قدم لنا أفضل مثال عن نظرية الوكالة التي تعتبر من النظريات التعاقدية التنظيمية التي تقوم عليها الحوكمة الغربية، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم** ﴾، **{ القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 55}**، فسيدنا يوسف عليه السلام كان مسيرا لثروة هائلة ولم يكن هو بمالكها (إثبات وجود طرفي الوكالة: المالك والوكيل)، ورغم ذلك فإنه لم يرد أنه حدثت مشاكل نتيجة عملية إدارته للثروة التي تحت يده مع أي طرف كان (غضبان، 2015، الصفحات 185- 186).

إن هذه العينة هي دليل وبرهان واضح على الجدور الإسلامية للحوكمة، هذا المبدأ الإداري الذي يتغنى به الغرب اليوم، وهو تعبير عن عظمة الخالق سبحانه وتعالى في تدبيره لأمور ومصالح عباده.

2.2.2. مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية:

لا يكاد يختلف تعريف الحوكمة في المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية إلا في إضافة البعد الشرعي الذي تتميز به المصارف الإسلامية، وعليه يمكن تعريف الحوكمة في المصرف الإسلامي بأنه: مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تعمل على توجيه وإدارة المصرف الإسلامي إدارة رشيدة، من خلال التطبيق الحازم لأنظمة الرقابة الداخلية واتباع سياسات الإفصاح، المسؤولية، المساءلة، الشفافية، الرقابة، الثقة والأمانة وغيرها من الأخلاقيات، وذلك بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى ذات العلاقة بنشاط المصرف، مع وجود هيئة للرقابة الشرعية ذات طابع مستقل ضمن هيكل المصرف مهمتها الإشراف والرقابة على جميع أعماله للتأكد من مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويمكن بيان أهم الخصائص التي تتميز بها الحوكمة في المصارف الإسلامية في النقاط التالية (بورقبة و غربي، 2015، صفحة 138):

- المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة والتي تتميز بدرجة عالية من المخاطرة، وبالمقارنة مع مصالح أصحاب الحسابات لأجل في المصارف التقليدية فإن مخاطرتهم تقل نظرا لثبات فوائدهم المصرفية؛
- وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن تواجد كيانين مختلفين هما: مجلس الإدارة والذي يهتم بالجانب الإداري والمالي للمصرف الاسلامي، وهيئة الرقابة الشرعية والتي تحرص على موافقة العمليات المصرفية للشريعة الإسلامية؛
- وجود هدفين مختلفين في المصرف من شأنهما أن يرفعا من حدة تعارض المصالح، والذي قد يولد بعض الصعوبات والتداخل في نشاط المصرف الإسلامي.

DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

ويوضح الشكل الموالي إطار الحوكمة في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية:

الشكل رقم .1. الهيكل التنظيمي للحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية

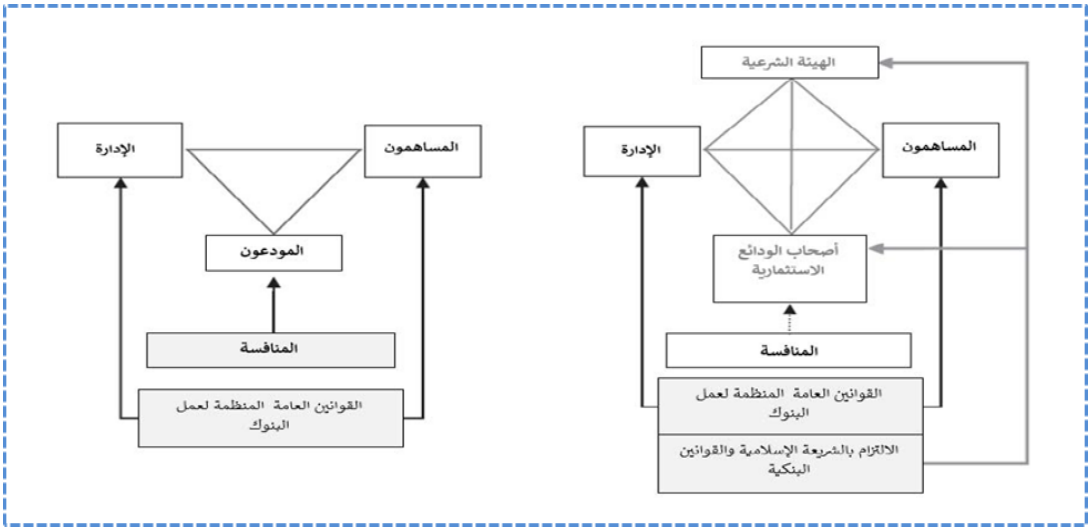

المصدر: (طاشكندي، 2019، صفحة 171)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التركيبة الأساسية للحوكمة في القطاع المصرفي التقليدي يتكون من 4 أطراف تتمثل في المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح الأخرى، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فتزيد عن المصارف التقليدية بطرف خامس يتمثل في هيئة الرقابة الشرعية، مهمتها الأساسية هي التأكد من الالتزام التام للمصرف الاسلامي في كافة أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة حقوق المودعين وبشكل خاص أصحاب الحسابات الاستثمارية الذين يتحملون إلى جانب المساهمين نتائج استثمارات المصرف الاسلامي، إذ أن طريقة عمل هذه الودائع تقوم على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

وبالتالي فإن الحوكمة في المصارف الإسلامية تجمع بين ضرورة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وبين الهدف الذي يسعى إليه كل مصرف وهو تعظيم الربح (تعظيم ثروة المساهمين وتحقيق عوائد مستقرة لأصحاب الودائع الاستثمارية)، ورعاية حقوق ومصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.

وبناء على ما سبق يتضح أن هناك 5 أطراف معنية بتطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية وتتمثل في (المغربي، 2020، صفحة 12):

- **المساهمين**: هم من يقومون بتقديم رأس مال المصرف عن طريق ملكيتهم للأسهم، ويسعون إلى حماية مصالحهم وتعظيم قيمة المصرف وزيادة أرباحه، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من استقلاليتها عن مجلس الإدارة.
- **مجلس الإدارة**: وتتمثل مهمته الرئيسية في وضع الاستراتيجية العامة للمصرف وتحديد أهدافه وسياسته الاستثمارية والتمويلية، وتعيين الإدارة التنفيذية ومراقبة ومتابعة أدائها، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- **الإدارة التنفيذية**: هي الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية ورفع التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتقديم المعلومات للمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بعدالة وشفافية، وبالتالي فهي تسعى إلى حماية أصول المصرف الاسلامي وتعظيم قيمته في السوق.

- **أصحاب المصالح**: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح بالمصرف بطريقة غير مباشرة مثل: الموردين والعملاء والموظفين، وقد يحدث أن تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، كالموردين الذين يهتمون بقدرة المصرف على السداد، في حين يهتم الموظفين بقدرته على الاستمرارية.
- **هيئة الرقابة الشرعية**: هي هيئة مستقلة مهمتها متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها المتعلقة بالمصرف الاسلامي للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة، مع بيان المخالفات والعمل على تصويبها بشكل فوري (الزيدانيين، 2013، صفحة 91).

3.2.2. مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية:

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيارا للحوكمة في ديسمبر 2006م، تحت مسمى " **المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية** "، وقد ألزم هذا المعيار المصارف الإسلامية أن تشير ضمن تقاريرها المالية إلى مدى التزامها بهذه المبادئ، وإلا وجب عليها تقديم شرحا واضحا لأصحاب المصالح عن أسباب عدم التقيد بها. ويمكن تلخيص هذه المبادئ كما يلي (قعنونة، 2016، الصفحات 283-285):

- **المبدأ الأول**: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطارا لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة، والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتجاه مختلف أصحاب المصالح.
- **المبدأ الثاني**: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية تستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا، وأن تكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية.
- **المبدأ الثالث**: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق.
- **المبدأ الرابع**: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.
- **المبدأ الخامس**: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، والالتزام بتطبيق الفتاوى ولمراقبة الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.
- **المبدأ السادس**: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها، وينبغي للمؤسسة أن تعمل على نشرها لاطلاع الجمهور عليها.
- **المبدأ السابع**: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.

المجلد 8، العدد 2، جوان 2024 DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

3.2. الكفاءة في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية باستغلال مواردها المتاحة استغلالا أمثلا وتنويع استثماراتها من خلال صيغها المختلفة، وذلك من أجل تحقيق كفاءة عملياتها المصرفية، والعمل على تقديم مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تعود بالمنفعة على الاقتصاد والمجتمع ككل.

1.3.2. مفهوم الكفاءة في المصارف الإسلامية:

لا يختلف تعريف الكفاءة في المصارف الإسلامية عنه في المؤسسات المصرفية الأخرى، حيث يمكن تعريف الكفاءة في المصرف الاسلامي في إطار الاستغلال الأمثل للموارد على أنها: " العلاقة بين مدخلات المصرف الاسلامي ومخرجاته، بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو تم تقديم مخرجات أكبر بأقل قدر ممكن من المدخلات، فأن ذلك دليل على ارتفاع مؤشر الكفاءة " (طه، 2000، صفحة 40).

ويعد دراسة وقياس الكفاءة عاملا مهما جدا في معرفة وتقييم أداء المصارف الإسلامية، وهذا بهدف تعزيز قدرتها على النمو والاستمرارية، وبخاصة في ظل اشتداد المنافسة مع نظيرتها من المصارف التقليدية، وتنبع أهمية دراسة الكفاءة في المصارف الإسلامية من خلال ما يلي (جعدي، 2014، صفحة 28):

- يؤدي الناتج الأساسي للكفاءة المصرفية إلى تحقيق معدلات عالية من العائد، من خلال توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى، مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة؛
- السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال، تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وتعزز المركز المالي للمصرف الاسلامي؛
- يمكّن الالتزام بمعدل كفاءة مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف الإسلامي، كما يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة المصرفية إلى وجود إدارة كفؤة، وتعمل هذه الأخيرة على تخفيض مصاريف التشغيل، مما ينجم عنه رفع صافي الدخل للمصرف الاسلامي؛
- يقدم قياس الكفاءة المصرفية للمسيرين والقائمين على المصرف الاسلامي مجموعة من المعلومات والمعطيات تساعدهم على اختيار أفضل الاستراتيجيات العملية، واتخاذ القرارات المالية والاستثمارية المناسبة، وتحديد الأولويات على المستوى الكلي للمصرف (Iqbal & Molyneux, 2005, p. 88).

2.3.2. أنواع الكفاءة في المصارف الإسلامية:

يمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة في المصارف الإسلامية تتمثل في مايلي:

أ. كفاءة التكاليف (Cost Efficiency): تقيس هذه الكفاءة التغير في تكاليف المصرف بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتتميز بها المصارف الكفؤة إداريا من خلال ممارسة رقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار منخفضة، وبكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للمصرف. (الكور و الفيومي، 2007، صفحة 256). وتنقسم كفاءة التكاليف إلى صنفين هما:

- **الكفاءة الفنية أو التقنية:** تقيس قدرة المصرف على استخدام مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات، أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات، وهذا من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة (Hamim s., 2016, p. 21).
- **الكفاءة التخصيصية:** وهي قدرة المصرف على اختيار المدخلات المثلى عند مستويات أسعار وتكنولوجيا الإنتاج، حيث تنخفض الكفاءة التخصيصية للمصرف عندما تكون نسبة المدخلات المستخدمة مختلفة عن نسبة المدخلات التي يمكن أن تؤدي فعلا إلى تخفيض تكلفتها (ضيف، 2015، صفحة 117). إلى استخداماتها المثلى، مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة؛

ب. كفاءة الأرباح (Profit Efficiency): تقيس كفاءة الأرباح مدى اقتراب المصرف من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الأخرى (الفيومي و الكور، 2008، صفحة 27).

3.3.2. أهم النسب المالية المستخدمة في قياس الكفاءة في المصارف الإسلامية:

يمكن تقسيم النسب المالية التي تستخدم في قياس كفاءة المصارف الإسلامية إلى ما يلي (المغربي، 2004، صفحة 150):

أ. نسب السيولة: تقيس الملاءة المالية للمصرف الاسلامي في الأجل القصير، أي مدى قدرته على تسديد الالتزامات المالية من مسحوبات العملاء خاصة أصحاب الودائع ذات الأجل القصير، فكلما كانت نسبة الودائع الجارية كبيرة كلما زادت نسبة السيولة، والعكس من ذلك صحيح إذا تزايدت الودائع الاستثمارية طويلة الأجل. ونذكر من أهم النسب المالية التي تقيس السيولة المصرفية ما يلي:

- **نسبة الاحتياطي القانوني**= أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى.
- **نسبة الرصيد النقدي**= نقد في الصندوق+ نقد لدى البنك المركزي+ الأرصدة السائلة الأخرى/ (الودائع + الالتزامات الأخرى).
- **نسبة السيولة العامة** = رصيد لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى المصرف+ أصول شديدة السيولة / إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

ب- نسب الربحية: تعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدم في قياس الكفاءة للمصارف، وتبين هذه النسب مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها (الكروي، 2009، صفحة 243). ومن أهم مؤشرات قياس الربحية في المصارف الإسلامية نذكر ما يأتي:

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)** = الدخل الصافي / الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية) (Roucan- kan, 2013, p. 2).
- **معدل العائد على الأصول (ROA)** = الدخل الصافي / إجمالي الأصول.
- **هامش الربح (PM)** = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات (بورقبة، 2011، صفحة 64).
- **مؤشر الرفع المالي (EM)** = مجموع الأصول(الموجودات) / حقوق الملكية (ضيف، 2015، صفحة 140).

ج- نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى كفاءة المصرف الاسلامي في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية بطريقة مثلى من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح (قعنونة، 2016، صفحة 277). ومن أهم نسب

DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

النشاط ما يأتي (بورقبة، 2011، الصفحات 62- 63):

- **معدل دوران الأصول الثابتة** = الإيرادات / الأصول الثابتة.
- **معدل دوران الأصول المتداولة** = الإيرادات / الأصول المتداولة.
- **معدل دوران إجمالي الأصول** = الإيرادات / مجموع الأصول.

4.3.2. دور الحوكمة في تعزيز الكفاءة في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بدور الوسيط المالي بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي شأنها في ذلك شأن المصارف التقليدية وذلك بهدف تحقيق الربح، ولكن تختلف عنها في الاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة عند استقطاب أموال المودعيين والمساهمين وتوظيفها في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال العقود الشرعية المستمدة من الفقه الاسلامي، ويرتبط العائد الذي يتحقق لكافة الأطراف ذات العلاقة بنتيجة المشروع الذي استثمرت فيه الأموال، لذلك فإن فهم وتحليل العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف الإسلامية يعد أمرا ضروريا وذلك بغرض زيادة ثقة المودعين والمستثمرين على حد سواء (طاشكندي، 2019، صفحة 177).

ومما سبق تهدف الحوكمة إلى توفير بيئة رقابية سليمة، ومستويات عالية من الإفصاح والشفافية والمساءلة، وهذا لرفع كفاءة المصارف الإسلامية، مما يؤدي إلى تحقيق عوائد مناسبة لجميع الأطراف ذات المصلحة وتجنب التعارض بينها، ويعد مجلس الإدارة الأساس الذي ترتكز عليه الحوكمة الجيدة، فمجلس الإدارة الجيد هو الذي يضمن للمساهمين والمودعين بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من قبل المدراء التنفيذيين بهدف تحسين الأداء الاقتصادي للمصرف بشكل أفضل دون إضاعة أو سوء استغلال، كما أن وجود هيئة للرقابة الشرعية يؤدي إلى الالتزام بالفتاوى الصادرة عنها، مما يدفع المديرين إلى إلغاء كافة العمليات التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية وان كانت مربحة (بورقبة و غربي، 2015، الصفحات 140- 141).

وعليه فإن التطبيق الجيد للحوكمة يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لموارد المصرف الإسلامي ويضمن حقوق المساهمين والمودعين والأطراف الأخرى ويعمل على تنمية المدخرات والاستثمارات، وبالتالي تقوم الكفاءة في المصارف الإسلامية على تحقيق نوعين من الكفاءة في نفس الوقت وتتمثل في: الكفاءة لهيئة الرقابة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة والأطراف الأخرى.

3. الدراسة القياسية لتقدير أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية:

1.3. عينة الدراسة وحدودها:

تتكون عينة الدراسة من **5 مصارف إسلامية عربية** تم اختيارها انطلاقا من التوافر النسبي للبيانات اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة، وتتمثل في: البنك الاسلامي الأردني، بنك البلاد السعودي، بنك الإنماء السعودي، مصرف السلام البحريني، مصرف قطر الاسلامي. وقد تم الحصول على البيانات من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية لعينة الدراسة وذلك خلال الفترة (**2010-2022م**).

2.3. متغيرات الدراسة وأساليب قياسها:

1.2.3. المتغير التابع:

تم استخدام متغير تابع واحد للتعبير عن كفاءة المصارف الإسلامية وهو معدل العائد على الأصول **(ROA)**، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المصرف الاسلامي في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، ويتم قياسه بقسمة صافي الربح (الدخل) على إجمالي الأصول.

2.2.3. المتغيرات المستقلة:

تم الاعتماد على 5 متغيرات مستقلة للتعبير عن الحوكمة في المصارف الإسلامية وتتمثل في:

- **مؤشر مجلس الإدارة BDS:** ويتم قياسه من خلال عدد الأعضاء المكونة له، وتفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول.
- **مؤشر استقلالية مجلس الإدارة IBD:** الأعضاء المستقلين هم الذين لا تربطهم علاقة بالمصرف الاسلامي، حيث يرتكز تعيينهم في مجلس الإدارة من أجل المساهمة في تقليل حدة التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة. ويتم قياس هذا المتغير من خلال عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وتفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين عدد الأعضاء المستقلين ومعدل العائد على الأصول.
- **مؤشر لجان مجلس الإدارة CBD:** حيث يشكل مجلس الإدارة لجانا متخصصة وفقا لحاجة المصرف الإسلامي بما يمكنه من تأدية مهامه بفعالية، ويتم قياس هذا المتغير بعدد اللجان المتخصصة في مجلس الإدارة، وتفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين عدد لجان المجلس ومعدل العائد على الأصول.
- **مؤشر تركز الملكية OCN:** يتم قياسها من خلال نسبة الأسهم المملوكة من طرف كبار المساهمين في المصرف الاسلامي، وتفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تركز الملكية ومعدل العائد على الأصول.
- **مؤشر هيئة الرقابة الشرعية SBS:** يتم قياسه بعدد الأعضاء المكونة لها، وتفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين عدد أعضاء الهيئة الشرعية ومعدل العائد على الأصول.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم .1. متغيرات الدراسة وأساليب قياسها

نوع المتغير	إسم المتغير	رمز المتغير	طريقة قياس المتغير
المتغير التابع	معدل العائد على الأصول	ROA	صافي الربح/ إجمالي الأصول
المتغيرات المستقلة	مؤشر مجلس الإدارة	BDS	عدد أعضاء مجلس الإدارة
	مؤشر استقلالية مجلس الإدارة	IBD	عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
	مؤشر لجان مجلس الإدارة	CBD	عدد لجان مجلس الإدارة
	مؤشر تركز الملكية	OCN	نسبة الأسهم المملوكة من طرف كبار المساهمين
	مؤشر هيئة الرقابة الشرعية	SBS	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

المصدر: من إعداد الباحثين

ويبين الجدول الموالي تطور متوسط متغيرات الدراسة:

DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

الجدول رقم.2. تطور متوسط متغيرات الدراسة خلال الفترة (2010- 2022)

المتغير / السنة	ROA	BDS	IBD	CBD	OCN	SBS
2010	0.017	10.4	5.8	4	0.374	4
2011	0.01	10.2	5.8	3.8	0.374	4
2012	0.016	10	5.6	4	0.373	4.2
2013	0.015	10.2	6.2	4.4	0.389	3.6
2014	0.014	10.6	4.8	4.6	0.415	4.2
2015	0.013	10.2	5	4.6	0.405	4.4
2016	0.013	10	5.2	4.8	0.403	4.4
2017	0.012	10	5	5	0.403	4.6
2018	0.015	10	4.4	5.4	0.416	4.4
2019	0.014	10	4.2	5.4	0.396	4
2020	0.017	10	4.4	5.4	0.371	4
2021	0.013	9.8	3.8	5.6	0.383	3.8
2022	0.015	9.6	3.8	5.6	0.39	4
المتوسط الإجمالي	0.013	10	4.9	4.8	0.391	4.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة

يوضح الجدول في الأعلى تطور متوسط متغيرات المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2010- 2022م)، حيث يتضح أن متوسط معدل العائد على الأصول قدّر بحوالي 1.3%، وقد قدّر متوسط مؤشر مجلس الإدارة بـ **10** أعضاء، ويوصي بأن يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة ما بين **7** و**9** أعضاء، حيث قد يؤدي ارتفاع عدد الأعضاء الذي يتكون منه مجلس الإدارة إلى زيادة حدة تضارب المصالح، ويشجع على سيطرة الإدارة التنفيذية عليه، وبالتالي التأثير سلبا على كفاءة إدارة المصارف الإسلامية.

وفي نفس السياق فقد يؤدي زيادة مؤشر الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، إلى الرفع من شفافية واستقلالية المجلس في القيام بمسؤولياته، ومن ثم زيادة كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة.

وبالنسبة لمتوسط مؤشر اللجان الموجودة في مجلس الإدارة فقد قدرت بـ حوالي **5 لجان**، حيث توصي معايير الحوكمة بأن لا يقل عدد اللجان عن **3** ولا يزيد عن **5 أعضاء**، وبالتالي فهو يعكس العدد الموصى به والذي يعين إدارة المصارف الإسلامية على القيام بأعمالها ومهامها بفعالية وكفاءة عالية.

وفيما يخص لمتغير مؤشر تركز الملكية يتضح أن متوسط نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين في قدر بحوالي **39.1%** من مجموع الأسهم، وهذه النسبة لا تتعدى **(50%)** والتي تمكن كبار المساهمين من التحكم في قرارات وأهداف المصرف الإسلامي وتوجيهها بما يخدم مصالحهم الخاصة، وهو ما سينعكس إيجابا على التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة ثم على كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة.

أما فيما يتعلق بمتغير مؤشر هيئة الرقابة الشرعية فيتبين أن متوسط عدد الأعضاء يقدر بحوالي **4** أعضاء، وقد نصت مبادئ الحوكمة بأن يتناسب هيكل هيئة الرقابة الشرعية مع حجم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، بأن لا يقل أعضائها عن **3** أعضاء ولا يزيدوا عن **7** أعضاء، وأن يكونوا من مدارس فقهية

مختلفة، وهو ما يؤدي إلى تسهيل عمل الهيئة، إذ أن هذا العدد ليس بقليل حتى يصعب عليهم تدقيق ومتابعة كافة عمليات المصرف، وليس بالعدد الكثير الذي قد ينجم عنه صعوبة في التناسق والتفاهم بين أعضاء الهيئة.

ويمكن تلخيص نتائج مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم.3. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

```
. summarize ROA BDS IBD CBD OCN SBS

    Variable |        Obs        Mean    Std. Dev.       Min        Max
-------------+---------------------------------------------------------
         ROA |         65    .0134123    .0058795         0       .034
         BDS |         65    10.07692    1.065183         8         13
         IBD |         65    4.923077    2.959665         0         10
         CBD |         65    4.815385    1.401922         3          8
         OCN |         65    .3920154    .1766883        .1        .66
-------------+---------------------------------------------------------
         SBS |         65    4.123077    1.038444         3          6
```

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 2015

3.3. نموذج القياس:

من أجل قياس أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية عينة الدراسة تم الاعتماد على طريقة السلاسل الزمنية المقطعية (**panel data**)، والتي تجمع بين البيانات المقطعية لعدد من المصارف الإسلامية، وبيانات سلاسل زمنية لعدد من السنوات، وذلك باستخدام برنامج **STATA 15**. ويمكن كتابة الصيغة الرياضية لنموذج الدراسة وفقا للمعادلة التالية:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 BDS_{it} + \beta_2 IBD_{it} + \beta 3 CBD_{it} + \beta 4 OCN_{it} + \beta 5 SBS_{it} + \delta_t + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

(i): تشير إلى عدد المصارف الإسلامية (i=1…5)، وتشير (t) إلى الزمن (t= 2010….2022)؛

(β_0): يمثل ثابت التقدير ؛

(ROA_{it}): معدل العائد على الأصول وهو المتغير التابع والذي يعبر عن الكفاءة في المصارف الإسلامية؛

($\beta 1 - \beta 5$): معاملات المتغيرات المستقلة؛

(BDS_{it}): عدد أعضاء مجلس الإدارة؛

(IBD_{it}): عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة؛

(CBD_{it}): عدد اللجان في مجلس الإدارة؛

(OCN_{it}): نسبة الأسهم المملوكة من طرف كبار المساهمين في المصارف الإسلامية؛

(SBS_{it}): عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛

(δ_t): التأثيرات غير الملحوظة والمتغيرة بمرور الزمن؛

DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

(ε_{it}) : حد الخطأ العشوائي مع: $E(\varepsilon_{it}) = 0 \; ; \; Var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2 \succ 0$

1.3.3. تقدير نموذج الدراسة باستخدام نماذج البانل الثلاثة:

قبل العمل على تقدير نموذج الدراسة المناسب من بين نماذج البانل الثلاثة، سيتم أولا إجراء اختبار التجانس وهذا للتأكد من تجانس البيانات وإمكانية تطبيق السلاسل الزمنية المقطعية وذلك وفق ثلاث مراحل، ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم.04 اختبار التجانس (Hsiao)

Hsiao test		
الخطوات	Fالمحسوبة	احتمالية F
المرحلة الأولى	0.4354	0.9851
المرحلة الثانية	0.2321	0.9997
المرحلة الثالثة	2.5124	0.0522

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15

من خلال نتائج اختبار **Hsiao test** يتضح أن:

- **المرحلة الأولى:** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية قدرت بـ **0.9851** وهي أكبر من **0.05**، وعليه نقبل الفرضية العدمية للتجانس والتي تنص على وجود تجانس كلي لمعاملات (الثابت والمتغيرات التفسيرية) النموذج.
- **المرحلة الثانية:** نلاحظ أن احتمالية F بلغت **0.9997** وهي أكبر من **0.05**، ومنه نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على أن معاملات β_i متجانسة، وهذا يعني القدرة على تطبيق نماذج البانل على هذه الدراسة.
- **المرحلة الثالثة:** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية قدرت بـ **0.0522** وهي أكبر من القيمة الحرجة **0.05**، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على تجانس الثوابت α_i، وبالتالي يمكن القول أن نموذج البانل يمكن تطبيقها على بيانات هذه الدراسة وأن نموذج البانل مع التأثيرات الفردية أو العشوائية غير مناسب والنموذج التجميعي هو الأنسب، وهو ما سيتم التأكد منه عند دراسة اختبارات المفاضلة بين نموذج البانل.

تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام **3 نماذج للبانل** وتتمثل في: النموذج التجميعي (**PME**) ونموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**) ونموذج التأثيرات العشوائية (**REM**). والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم .05. نموذج القياس باستخدام نماذج البانل الثلاثة

المتغيرات المفسرة	نماذج التقدير		
	النموذج التجميعي (PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
BDS	-0.00065	-0.000656	-0.00065
IBD	-0.00114	-0.000277	-0.00114
CBD	0.0000261	-0.0000557	0.0000261
OCN	0.000494	-0.01054	0.000494
SBS	0.00144	0.001639	0.00144
Constant	0.0193	0.01903	0.0193

R^2(squared)	0.3351	0.0478	0.3351
F (statistic)	5.95	0.58	-
Prob-F	0.0002	0.7178	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15

من أجل اختيار نموذج القياس الملائم من بين النماذج الثلاثة للبانل الموضحة في الجدول أعلاه فإنه سيتم كخطوة أولى إجراء اختبارات المفاضلة بين هذه النماذج واعتماد النموذج المناسب للدراسة.

2.3.3. اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة للبانل:

سيتم اعتماد النموذج الملائم للدراسة من بين النماذج الثلاثة من خلال الاختبارات التالية:

الجدول رقم .06. اختبار Fisher

```
. testparm i.time

 ( 1)  2011.time = 0
 ( 2)  2012.time = 0
 ( 3)  2013.time = 0
 ( 4)  2014.time = 0
 ( 5)  2015.time = 0
 ( 6)  2016.time = 0
 ( 7)  2017.time = 0
 ( 8)  2018.time = 0
 ( 9)  2019.time = 0
 (10)  2020.time = 0
 (11)  2021.time = 0
 (12)  2022.time = 0
       Constraint 3 dropped
       Constraint 4 dropped
       Constraint 5 dropped
       Constraint 6 dropped
       Constraint 9 dropped
       Constraint 10 dropped
       Constraint 11 dropped
       Constraint 12 dropped

       F(  4,     4) =    2.24
            Prob > F =    0.2269
```

المصدر: مخرجات برنامج stata 15

يستخدم اختبار Fisher المقيد من أجل المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة حيث:

- إذا كان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب تقبل فرضية العدم H_0؛
- إذا كان النموذج التجميعي هو الأنسب تقبل الفرضية البديلة **H_1**.

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار **Fisher 0.2229** وهي أكبر من القيمة الحرجة (**0.05**)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، أي أن النموذج التجميعي أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم.07. اختبار Hausman

DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

```
. hausman fixed rendom

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |     fixed        rendom       Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
         BDS |  -.0006569    -.0006515       -5.31e-06        .000827
         IBD |  -.0002771    -.0011407        .0008635       .0007397
         CBD |  -.0000557     .0000261       -.0000819       .0005965
         OCN |  -.0105442      .000494       -.0110382       .0125675
         SBS |   .0016396     .0014448        .0001947       .0009719
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =       14.58
                Prob>chi2 =      0.0123
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

المصدر: مخرجات برنامج stata 15

يتم استخدام اختبار **Hausman** من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ونلاحظ انطلاقا من نتائج هذا الاختبار أن: القيمة الاحتمالية قدرت بـ **0.0123** وهي أقل من القيمة المعنوية الحرجة **(0.05)**، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من العشوائية.

وبناء على نتائج اختبارات المفاضلة نتوصل إلى أن النموذج الملائم للدراسة هو النموذج التجميعي.

3.3.3. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

قبل الاعتماد على النموذج التجميعي في التحليل وجب أولا التأكد من صلاحيته وكفاءته من الناحية الإحصائية والقياسية، من خلال إخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات التالية

- **اختبار مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات Multicollinearity:** بإجراء اختبار **(VIF)** كما يلي:

الجدول رقم.08. معامل تضخم التباين

```
. estat vif

    Variable |       VIF       1/VIF
-------------+----------------------
         BDS |      3.71    0.269652
         CBD |      2.76    0.362633
         OCN |      2.64    0.379342
         IBD |      2.34    0.427140
         SBS |      1.92    0.521524
-------------+----------------------
    Mean VIF |      2.67
```

المصدر: مخرجات برنامج 15 stata.

من خلال نتائج اختبار **(VIF Test)** نجد أن قيم كل المتغيرات لا تتجاوز قيمة **10**، وقيمة متوسط **VIF** أقل من قيمة **6**، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد.

- **اختبار الارتباط الذاتي autocorrelation:**

يعتبر اختبار **Wooldridge** من أفضل الاختبارات الحديثة التي تستخدم لقياس وجود ارتباط ذاتي

لنموذج البانل أو عدمه، ويمكن توضيح نتائجه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم .09 اختبار wooldridge للارتباط الذاتي للأخطاء

```
. xtserial ROA BDS IBD CBD OCN SBS

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
   F(  1,       4) =     11.948
         Prob > F =      0.0259
.
```

المصدر: مخرجات برنامج stata 15.

يظهر الجدول رقم **(07)** ان القيمة الاحتمالية للاختبار تقدر بـ **0.0259** وهي اقل من القيمة الحرجة **(0.05)**، ومنه يتم رفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي الخاص لبواقي نموذج الدراسة، أي أنه يوجد مشكل ارتباط ذاتي لبواقي النموذج.

وبناء على النتائج الآنفة الذكر يمكن القول أن النموذج يعاني من مشاكل قياسية، تتمثل في مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، وعليه يتم الاعتماد على النموذج التصحيحي **(Roubest)**.

4.3.3. تقدير النموذج التجميعي المصحح وتفسير النتائج:

لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء تم الاعتماد على برنامج **stata** في تقدير النموذج التجميعي المصحح **(Roubest)**، وجاءت نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم.10. نتائج تقدير النموذج القياسي

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	65
				F(5, 59)	=	5.95
Model	.000741327	5	.000148265	Prob > F	=	0.0002
Residual	.001471083	59	.000024934	R-squared	=	0.3351
				Adj R-squared	=	0.2787
Total	.00221241	64	.000034569	Root MSE	=	.00499

ROA	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
BDS	-.0006515	.0011284	-0.58	0.566	-.0029095	.0016064
IBD	-.0011407	.0003227	-3.53	0.001	-.0017863	-.000495
CBD	.0000261	.0007393	0.04	0.972	-.0014533	.0015056
OCN	.000494	.0057356	0.09	0.932	-.0109829	.0119709
SBS	.0014448	.0008323	1.74	0.088	-.0002206	.0031103
_cons	.0193168	.0079242	2.44	0.018	.0034606	.0351731

المصدر: مخرجات برنامج stata 15.

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هي متوسطة، وذلك من خلال معامل التحديد **(R^2)** الذي قدر بـ **0.3351**، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته **33.51%** من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع والذي يتمثل في معدل العائد على الأصول، أما

DOI 10.58205/fber.v8i2.1839
المجلد 8، العدد 2، جوان 2024

النسبة المتبقية و التي تقدر بـ **66.49%** فهي ترجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن متغيرات نموذج الدراسة. كما نلاحظ أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال قيمة الاحتمال (**prob**) والتي تساوي (**0.0002**).

ويتضح من خلال معاملات المتغيرات المستقلة بأن:

هناك علاقة إيجابية طردية بين معدل العائد على الأصول وكل من متغير عدد اللجان في مجلس الإدارة، وتركز الملكية، وحجم هيئة الرقابة الشرعية، أي كلما ارتفع عدد لجان المجلس وعدد الأسهم المملوكة من طرف كبار المساهمين وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية كلما ارتفع معدل العائد على الأصول. وهو ما يؤكد صحة فرضيات الدراسة القائلة بأنه: يؤثر عدد اللجان في المجلس وتركز الملكية وحجم هيئة الرقابة الشرعية بشكل إيجابي على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

بينما أوضحت النتائج وجود علاقة سلبية عكسية بين معدل العائد على الأصول وكل من متغير حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين فيه، أي أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين فيه كلما أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول. وهو ما ينفي صحة فرضيتي الدراسة القائلتين بأنه: يؤثر حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين فيه بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

4. الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على خصوصية الحوكمة في القطاع المصرفي الإسلامي، وبحث أثر تطبيقها على كفاءة عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة (**2010- 2022م**)، حيث أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية من شأنه أن يعمل على تعزيز النزاهة والسلوك الرشيد للإدارة والحد من استغلالها للسلطة وتحقيق مصالحها الشخصية، وهو ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق عوائد مالية تلبي رغبات المساهمين والمودعين، وضمان صحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

1.4. النتائج:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- يوجد أثر سلبي بين متغير الحوكمة مؤشر مجلس الإدارة وكفاءة المصارف الإسلامية (العائد على الأصول)؛
- يوجد أثر سلبي بين متغير الحوكمة مؤشر الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وكفاءة المصارف الإسلامية (العائد على الأصول)؛
- يوجد أثر إيجابي بين متغير الحوكمة مؤشر اللجان في مجلس الإدارة وكفاءة المصارف الإسلامية (العائد على الأصول)؛
- يوجد أثر إيجابي بين متغير الحوكمة مؤشر تركز الملكية وكفاءة المصارف الإسلامية (العائد على الأصول)؛
- يوجد أثر إيجابي بين متغير الحوكمة مؤشر هيئة الرقابة الشرعية وكفاءة المصارف الإسلامية (العائد على الأصول).

2.4. التوصيات:

وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإننا نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة، إذ أن زيادة أعضائه يؤدي إلى صعوبة في التنسيق والاتصال بينهم، وهو ما يساهم في زيادة حدة التعارض واتخاذ القرارات الاستثمارية غير المناسبة؛
- التقليل من عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة إلى حدود عضوين أو 3 أعضاء على الأكثر، بما يكفل الإدارة الجيدة التي تحرص على حماية مصالح وحقوق المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية؛
- يجب أن يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بمبادئ الصدق والأمانة والولاء والمحافظة على مصالح المصرف الاسلامي والمساهمين وتقديمها على مصالحهم الشخصية؛
- إلزامية التقيد باللوائح والتعليمات والمعايير الخاصة بالحوكمة في المصارف الإسلامية الصادرة عن الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، والتي تكفل تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل الأطراف ذات العلاقة بنشاط المصرف الإسلامي، بما يضمن تحقيق عوائد مرضية للمساهمين والمودعين؛
- العمل على زيادة كفاءة الجهاز الإداري للمصارف الإسلامية في اتخاذ القرارات ورسم الأهداف والسياسات الاستراتيجية، والرفع من فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق بهدف تحديد نقاط الضعف وكشف مواطن الفساد المالي والإداري، بما يزيد من درجة الإفصاح والشفافية ويؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومن تم تحسين كفاءة المصارف الإسلامية

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. بلال نوري سعيد الكروي. (2009). تقييم ربحية المصارف بإستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد.العراق. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 6(24).
2. بن علي بلعزوز، و عبد الرزاق حبار. (أيام 20/ 21 أكتوبر 2009). الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة سطيف 01، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
3. جليلة مصعور. (مارس, 2015). الحوكمة المصرفية - تطبيق لحوكمة الشركات -. جامعة باتنة 1، الجزائر. مجلة الباحث للدراسات الأكادمية، 2(1).
4. حاكم محسن الربيعي، و محمد عبد الحسين راضي. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة (الإصدار الطبعة 1). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
5. حسام الدين غضبان. (2015). محاضرات في نظرية الحوكمة (الإصدار الطبعة 1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
6. روفية ضيف. (2015). أثر عمليات الإندماج والإستحواذ على كفاءة المصارف: دراسة مقارنة. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
7. سمير ماجن. (ديسمبر, 2020). أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ربحية البنوك الإسلامية: حالة البنوك العربية. جامعة سطيف 1، الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 20(1).
8. شريفة جعدي. (2014). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006- 2012). أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم. قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، الجزائر.

DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

9. شوقي عاشور بورقبة. (2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة مقارنة. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية. جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر.
10. شوقي عاشور بورقبة، و عبد الحليم عمار غربي. (أكتوبر, 2015). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية. جدة، السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد الإسلامي، 28(3).
11. شيرين محمد سالم قعنونة. (2016). الهندسة المالية الإسلامية ضوابطها الشرعية وأسسها الإقتصادية (الإصدار الطبعة 1). عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
12. طارق طه. (2000). إدرة البنوك ونظم المعلومات المصرفية. الإسكندرية، مصر: دار الكتب.
13 عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الإستراتجية في البنوك الإسلامية. جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 66.
14. عبد الله جوهر. (2014). الأداء في الشركات والمؤسسات. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
15. عبد الهادي عبد الرحمان طاشكندي. (أكتوبر, 2019). أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية. جدة، السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، 32(1).
16. عزالدين مصطفى الكور، و نضال أحمد الفيومي. (2007). أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان). الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 3(3).
17. علاء فرحان طالب، و إيمان شيحان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الإستراتيجي للمصارف (الإصدار الطبعة 1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
18. محسن أحمد الخضيري. (1990). الفكر الإداري في الإسلام، وقائع ندوة رقم 31. جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
19. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2020). حوكمة الشركات (الإصدار الطبعة 1). القاهرة، مصر: الأكادمية الحديثة للكتاب الجامعي.
20. نضال أحمد الفيومي، و عزالدين مصطفى الكور. (2008). التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية: طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة. عمان، الأردن. مجلة دراسات العلوم الإدارية، 35(1).
21. هيام محمد عبد القادر الزيدانيين. (2013). الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية بين التأصيل والتطبيق. الأردن. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون. 40(1).

المراجع باللغة الأجنبية:

22. Ahmad Hamim s. (2016). Efficiency and competition of Islamic banking in Malaysia. journal of Humanomics, 32(1).
23. Iqbal Munawar, and Philip Molyneux. (2005). Thirty years of Islamic banking: history, performance, and prospects. new York, USA: Palgrave Macmillan.
24. Maud Roucan- kan. (2013). Bringing DuPont profitability model to extension. The journal of extension, 12(2).

6. الملاحق:

الملحق: نموذج القياس باستخدام نماذج البانل الثلاثة

النموذج التجميعي (PME)

```
.
. regress ROA BDS IBD CBD OCN SBS

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        65
-------------+----------------------------------   F(5, 59)        =      5.95
       Model |  .000741327         5  .000148265   Prob > F        =    0.0002
    Residual |  .001471083        59  .000024934   R-squared       =    0.3351
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.2787
       Total |   .00221241        64  .000034569   Root MSE        =    .00499

------------------------------------------------------------------------------
         ROA |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         BDS |  -.0006515   .0011284    -0.58   0.566    -.0029095    .0016064
         IBD |  -.0011407   .0003227    -3.53   0.001    -.0017863    -.000495
         CBD |   .0000261   .0007393     0.04   0.972    -.0014533    .0015056
         OCN |    .000494   .0057356     0.09   0.932    -.0109829    .0119709
         SBS |   .0014448   .0008323     1.74   0.088    -.0002206    .0031103
       _cons |   .0193168   .0079242     2.44   0.018     .0034606    .0351731
------------------------------------------------------------------------------
```


نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

```
. xtreg ROA BDS IBD CBD OCN SBS , fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        65
Group variable: code                            Number of groups   =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0498                                         min =        13
     between = 0.0655                                         avg =      13.0
     overall = 0.0478                                         max =        13

                                                F(5,55)            =      0.58
corr(u_i, Xb)  = -0.3176                        Prob > F           =    0.7178

------------------------------------------------------------------------------
         ROA |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         BDS |  -.0006569    .001399    -0.47   0.641    -.0034606    .0021469
         IBD |  -.0002771    .000807    -0.34   0.733    -.0018945    .0013402
         CBD |  -.0000557     .00095    -0.06   0.953    -.0019595     .001848
         OCN |  -.0105442   .0138145    -0.76   0.449    -.0382291    .0171406
         SBS |   .0016396   .0012796     1.28   0.205    -.0009247    .0042039
       _cons |   .0190376   .0182673     1.04   0.302    -.0175708     .055646
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .00429214
     sigma_e |  .00475841
         rho |  .44861821   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(4, 55) = 2.49                     Prob > F = 0.0535
```


DOI 10.58205/fber.v8i2.1839

نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

```
. xtreg ROA BDS IBD CBD OCN SBS  , re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =         65
Group variable: code                            Number of groups  =          5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0101                                         min =         13
     between = 0.9236                                         avg =       13.0
     overall = 0.3351                                         max =         13

                                                Wald chi2(5)      =      29.73
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =     0.0000
```

ROA	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
BDS	-.0006515	.0011284	-0.58	0.564	-.0028632	.0015601
IBD	-.0011407	.0003227	-3.53	0.000	-.0017731	-.0005082
CBD	.0000261	.0007393	0.04	0.972	-.0014229	.0014752
OCN	.000494	.0057356	0.09	0.931	-.0107476	.0117356
SBS	.0014448	.0008323	1.74	0.083	-.0001865	.0030761
_cons	.0193168	.0079242	2.44	0.015	.0037857	.0348479
sigma_u	0					
sigma_e	.00475841					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				